دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	السياسة الخارجية التركية والربيع العربي
المصدر:	مجلة الدبلوماسي
الناشر:	وزارة الخارجية - معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية
المؤلف الرئيسي:	الشمري، عبدالله
المجلد/العدد:	ع 57
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2011
الشهر:	أكتوبر
الصفحات:	18 - 23
رقم MD:	389997
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	تونس ، السياسة الخارجية ، الربيع العربي ، تركيا ، الثورات العربية ، تركيا ، مصر ، ليبيا ، سوريا ، اليمن
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/389997

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

السياسة الخارجية التركية والربيع العربي

مع اتساع الاحتجاجات في العديد من الدول العربية وقفت السياسة الخارجية التركية عام ٢٠١١م أمام امتحان صعب. وتعرضت نظرية وزير الخارجية التركي البروفسور أحمد داوود أوغلو (تصفير المشاكل) إلي اختبار عملي صعب، مما جعل الكثير يشكك في نجاحها مع إصرار صاحب النظرية على أن المستقبل القادم هو لصالح تركيا، وأصبحت المثالية ومحاولة كسب الجميع- التي حاول إظهارهما وزير الخارجية التركي البروفسور أحمد داوود أوغلو القادم من خلفية أكاديمية- من الماضي الحالم: ولذلك لم يكن مفاجئاً حدوث تناقضات في الموقف التركي تجاه الأحداث في الدول العربية الذي ظهر على شكل تباين وتناقض في ردود الفعل التركية تجاه ما حدث في مصر، ثم ظهر ذلك جلياً في رفض المشاركة في حملة الناتو على ليبيا، ثم الهرولة نحو اللحاق بكسب رضا الثوار خوفاً من حرمان أنقرة من مكتسبات إستراتيجية..

عبد الله الشمري

الرياض

تتلخص وجهة النظر التركية أن تركيا وقفت مع الشعوب العربية مع تأكيدها على ضرورة الاستجابة للمطالب الديمقراطية، وأنها لا تتدخل في الشئون العربية، ولا تصمم بيوت الآخرين، ولا تملي عليهم ماذا يفعلون، ولكنها مستعدة لأن تشاطرهم تجربتها الفريدة، ويمكن القول إن الموقف التركي تجاه الأحداث في الدول العربية لم يكن مباشراً ولديه القدرة على توجيه الأحداث، ولكن وفي الوقت نفسه لم تكن تركيا خارج الأحداث تماماً، وذلك بحكم مصالحها السياسية والاقتصادية في الدول العربية ابتداءً من تونس وانتهاءً بسوريا.

ومن خلال تحليل مكاسب وخسائر تركيا يمكن الوصول إلي نتيجة أولية؛ ملخصها أن الأحداث في المنطقة العربية أثبتت أن انغلاق تركيا طوال العقود الماضية وغيابها عن الساحة العربية أثراً تأثيراً واضحاً على فهم تعقيدات ما يجري في الدول العربية من قبل صناع القرار الحاليين (ومعظمهم) قادمون من خلفيات غير سياسية، وربما لم يتوقعوا أن أموراً معقدة ستجبر تركيا على مراجعة كاملة، وإعادة قراءة لآلية صنع القرار السياسي التركي بناء على المستجدات التي ولدت محاور وتحالفات قائمة على خلفيات مذهبية وطائفية واضحة، ولذا يمكن القول إن التعاطف الشعبي العربي مع تركيا تعرض لانتكاسة بسيطة؛ وهي الدولة التي حاولت كسب الرأي العام العربي عبر التصعيد مع إسرائيل، ودعم غزة المحاصرة، واستغلال سوء علاقات معظم الدول العربية مع إيران..

وبعد الأحداث اتجهت تركيا من جديد لمناطق بعيدة وخاصة إفريقيا لتتمركز فيها من جديد عبر بوابة الصومال التي زارها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في شهر أغسطس- كأول زعيم غير إفريقي منذ ٢٠ عاماً- معلناً عن فتح سفارة تركية في مقديشو، وبما أن برفقته عشرات من رجال الأعمال، فقد تم الإعلان عن مشاريع اقتصادية مستقبلية، كما منحت تركيا هذا العام مئات الطلبة الصوماليين منحاً دراسية في الجامعات والمعاهد التركية، ولم يتوقف الأمر عند ذلك فقد قام زعيم الحزب المعارض (الشعب الجمهوري) كمال كليجلار بزيارة الصومال بعد زيارة رئيس الوزراء بعدة أيام..

ورغم ترديد الزعامات التركية القول إن العالم العربي الديمقراطي والمزدهر لن يكون منافساً لتركيا، بل من شأنه أن يزيد من موقف تركيا في المنطقة قوة إلا أن النخبة العلمانية الكمالية في تركيا (والتي تحتفظ بقوه لا يستهان بها في وزارة الخارجية والاستخبارات والجيش) لا تزال تحذر أن الديمقراطية الحقيقية في الدول العربية ستقود إلي صعود المتطرفين، الذين سيحظون بدعم شعبي لا غبار فيه، وهذا سينعكس بدوره بطريقة ما على العلاقات مع تركيا..

وسيتم استعراض المواقف التركية للأحداث التي وقعت في تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن.

نظرة عامة على السياسة الخارجية التركية خلال العقد الماضي:

بعد حصول حزب العدالة والتنمية على (٣٤%) من أصوات الناخبين الأتراك تولي الحزب السلطة في ١٨ نوفمبر ٢٠٠٢م، وكان واضحاً توجه القادة الجدد إلي تغيير أولويات السياسة الخارجية التركية والتي اتجهت لتعزيز علاقاتها أكثر مع محيطها العربي والإسلامي ومساندة الفلسطينيين، وخفضت بشكل واضح علاقاتها مع إسرائيل ، وابتعدت عن الاتحاد الأوروبي، وكان السؤال المطروح من النخب السياسية وصناع القرار العربي تجاه السياسة الخارجية التركية، القائم على فضول ممزوج بقلق.. هل ما يحدث في تركيا هو سياسة دولة أم سياسة حزب؟

كان الرد من حزب العدالة والتنمية واضحاً عبر الفوز في انتخابات ٢٠٠٧م بنسبة (٤٦%)، ثم فوز مرشح الحزب (عبد الله غول) بمنصب رئاسة الجمهورية في ٢٨ أغسطس ٢٠٠٧م، ثم تأكيد استمرارية الحزب بقيادة تركيا بعد الفوز في انتخابات ٢٠١١م بنسبة (٥٠%)؛ ليثبت أن ما يحصل هو سياسة دولة مدعومة بتأييد شعبي واضح، ولعل تدرج تنامي النسبة وزيادة عدد المؤيدين دليلان على أن اتجاه تركيا إستراتيجي، وليس تكتيكياً مؤقتاً..

ترى بعض الزعامات التركية أن العالم العربي الديمقراطي والمزدهر لن يكون منافساً لتركيا، بل من شأنه أن يزيد من موقف تركيا في المنطقة قوة

الموقف التركي من الربيع العربي

حتي قيام الشاب محمد بوعزيزي بحرق نفسه أمام مقر محافظة (سيدي بو زيدي) التونسية في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠م لم يخطر في بال معظم صانعي ومنفذي السياسة الخارجية التركية- حديثي التجربة في الوضع العربي المعقد- أن تونس- وهي الدولة العربية الوحيدة التي استنسخت النموذج الأتاتوركي منذ استقلالها عن فرنسا عام ١٩٥٦م- ستقود الدول العربية نحو موجة من الاحتجاجات الشعبية ستسقط العديد من الأنظمة العربية، وتصل آثارها للحدود وحتى للداخل التركي، وربما تنتشر عدواها مستقبلاً للتأثير على المناطق الشرقية في تركيا حيث الأقلية الكردية..

أولاً: الموقف التركي من الثورة التونسية

يمكن القول إن الموقف التركي تجاه الثورة التونسية لم يكن واضحاً ومؤثراً، ولعل ذلك يعود لعده أسباب، منها فجائية الأحداث في تونس، وسرعة سقوط الرئيس التونسي، وهروبه خارج تونس في ١٤ يناير ٢٠١١م، وكذلك عدم وجود مصالح اقتصادية تركية هامة جداً في تونس، فقد جاء رد الفعل التركي مقتصراً على الترحيب بهروب الرئيس (بن علي)، والإعلان عن استعداد تركيا لدعم التونسيين في تحقيق تطلعهم نحو الديمقراطية والحرية، وقد تم الإعلام عن زيارة لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في منتصف سبتمبر ٢٠١١م..

ثانياً: الموقف التركي من الثورة المصرية

في بداية الأحداث في مصر التزمت تركيا الصمت، وفضلت سياسة انتظار ما ستنتج عنه الأحداث، وتغير الموقف التركي تدريجياً مع تصاعد الأحداث وتزايد أعداد المحتجين في ميدان التحرير حيث دعا رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في اجتماع للكتلة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية إلي ضرورة الاستماع لصوت الشعب المصري، واستمرت تركيا في الوقوف موقفاً وسطياً؛ فهي وأن لم تطالب برحيل مبارك كما طالب المتظاهرون في ميدان التحرير، ولكنها لم تقدم أي دعم للنظام المصري كما كان يتمني الرئيس حسني مبارك، وقد أوضحت تركيا أنها تنادي بضرورة التغيير السلمي مع التحذير من المساس بمؤسسات الدولة والاستقرار خوفاً من تكرار التجربة العراقية حيث اتجهت البلاد للفوضى عدة سنوات بعد الإطاحة بالرئيس العراقي.

ومع سقوط مزيد من القتلي اتجهت تركيا لمساندة الخيار الشعبي، وطالب رئيس الوزراء التركي الرئيس مبارك صراحة بالتنحي، والذي اضطر لذلك في ١٠ فبراير ٢٠١١م لتكون الحكومة التركية أول من يرحب بذلك، وتعلن استعدادها للتعاون مع القادة الجدد لمصر، وكان الرئيس التركي عبد الله غول أول رئيس أجنبي يقوم بزيارة لمصر في ٢ مارس ٢٠١١م ليعلن خلالها استعداده لتزويد مصر بالخبرات القانونية لمساعدتها على كتابة دستور جديد يتناسب مع مصر ما بعد الثورة، وفي ظل الإعجاب بالنموذج التركي نجد على سبيل المثال تصريح أحد أبرز أعضاء جماعة الإخوان المصريين- وهو خالد الزعفراني في ١٨ أغسطس ٢٠١١م- بأن جماعة الإخوان تعكف على تأسيس حزب سياسي يتبع برنامج حزب العدالة والتنمية التركي نفسه؛ لأنهم وجدوا إلهامهم في الإنجازات التي حققها الحزب.

ومع زيادة وتيرة العلاقات الثنائية كانت أول زيارة لوزير الخارجية المصري إلي تركيا، وكذلك وزيري التجارة والصناعة مما يدلل على وجود رغبة لدى الطرفين لتعزيز سريع للعلاقات الثنائية، حيث تم الإعلان عن زيارة لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في منتصف سبتمبر ٢٠١١م سيتم خلالها الإعلان عن تأسيس مجلس للتعاون الإستراتيجي بين مصر وتركيا.

ثالثاً: الموقف التركي من الثورة الليبية

منذ اللحظات الأولي للأحداث في بنغازي عبرت تركيا عن موقفها الواضح تجاه دعوة الطرفين إلي انتهاج أسلوب الحوار البناء والهادف وصولاً لتوافق يضمن منع وقوع مزيد من الضحايا بين الطرفين، وكان الموقف التركي في البداية حذراً؛ وذلك لأن لتركيا مصالح اقتصادية ضخمة، منها استثمارات تقدر بـ٢٠ مليار دولار، بالإضافة لوجود ما يزيد على ٢٥ ألفاً من الخبراء ورجال الأعمال والعمالة التركية.

ورغم عضوية تركيا في حلف الناتو إلا أنها ومنذ البداية اتخذت موقفاً مشابهاً لموقف ألمانيا وبولندا رافضة المشاركة بأية أعمال عسكرية؛ وذلك نفوراً من الموقف الفرنسي حيث إنه ولأول مرة منذ الحرب الباردة تتخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن قيادة حرب تشترك فيها بطريقة ما، مما جعل تركيا تتردد في المشاركة في حرب تحت القيادة الفرنسية، ولذا نجد أنها رفضت في البداية المشاركة في حملة حلف الناتو على ليبيا، وحتي بعد صدور قراري مجلس الأمن ١٩٧٠م و١٩٧٣م إلا أنها غيرت موقفها، فقررت

المشاركة بفاعلية في إيصال المساعدات الإنسانية واستقبلت ممثل القذافي عبد العاطي العبيدي في محاولة أخيرة للوساطة بين الثوار والقذافي، ولكن لم تنجح تلك الجهود بسبب تصلب موقف القذافي..

يوجد قدر من الواقعية والمرونة والديناميكية لدى الدبلوماسية التركية أثبتت أنها أفضل بكثير من مواقف دول كبرى مثل الصين وروسيا

ومع تقدم الثوار لم تتأخر تركيا في محاولة كسب رضا الثوار خوفاً من حرمان أنقرة من مكتسبات إستراتيجية؛ ولذا لم يتردد وزير الخارجية التركي بزيارة بنغازي قبل سقوط طرابلس، ثم قيام تركيا بإرسال سفير إلي طرابلس في سبتمبر ٢٠١١م، أي بعد أيام قليلة من اختفاء القذافي ليصبح أول سفير أجنبي يمارس مهامه لدى الحكومة الجديدة، وهذا يعني من جهة أخرى وجود قدر من الواقعية والمرونة والديناميكية لدى الدبلوماسية التركية التي أثبتت أنها أفضل بكثير من مواقف دول كبرى مثل الصين وروسيا، والتي دعت بوضوح إلي عدم التدخل في ليبيا وسوريا، وساندت النظامين هناك مما سيعني تعرض مصالحهما الاقتصادية للضرر مستقبلاً بعد استتباب الأمن لأنظمة الحكم الجديدة..

وتم الإعلان عن زيارة لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في منتصف سبتمبر ٢٠١١م.

رابعاً: الموقف التركي من الثورة السورية

باستعراض سريع للعلاقات التركية السورية نجد أن العلاقات لم تكن ودية، وخاصة بعد ضم إقليم الإسكندرونة (هتاي) عام ١٩٣٩م للأراضي التركية بعد تصويت أممي طالما شككت فيه سوريا حيث كانت وقتها تحت الانتداب الفرنسي، وتراوحت العلاقات التركية السورية بين الجفاء والبرود والعداء خاصة بعد استضافة الرئيس حافظ الأسد لزعيم حزب العمال الكردستاني (عبد الله أوغلان)، وفتح معسكرات البقاع اللبناني، والخاضع للسيطرة السورية لأوغلان لإقامة معسكرات لتدريب الأكراد القادمين من أصقاع المعمورة، وتجهيزهم قبل إرسالهم لمحاربة الجيش التركي؛ وهو الذي كلف تركيا ما يزيد على ٣٠ ألفاً من الجيش والمواطنين الأتراك والأكراد، ومع زيادة هجمات حزب العمال الكردستاني قررت تركيا اتخاذ موقف حازم في صيف ١٩٩٨م، وهددت جدياً بضرب سوريا والتوغل في الأراضي السورية مما أجبر الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد- وبعد وساطة مكوكية قام بها الرئيس المصري السابق حسني مبارك- على التوقيع على اتفاقية (أضنة) في أكتوبر ١٩٩٨م والتي تعهدت فيها سوريا بعدن المطالبة بإقليم (هاتاي) والسماح للجيش التركي بتعقب الإرهابيين القادمين من الأراضي السورية لمسافة ١٤ كيلومتراً، وطرد الزعيم الكردي (عبد الله أوغلان) من أرضيها لتقبض عليه تركيا في فبراير ١٩٩٩م.

وأثر ملف المياه والعلاقات العسكرية التركية الإسرائيلية سلباً على العلاقات الثنائية، وبدأ نوع من التقارب الحذر بعد قيام الرئيس التركي (أحمد نجدت سيزار) بزيارة دمشق للمشاركة في جنازة الرئيس السوري حافظ الأسد في يونيو ٢٠٠٠م.

وفي يونيو ٢٠٠٢م قام المسؤول عن ملف العلاقات السورية- التركية ورئيس الأركان السوري بزيارة لأنقرة العماد (حسن تركماني) ليوقع اتفاقاً أمنياً والإعلان عن خطط للقيام بمناورات مشتركة بين الجيشين السوري والتركي، واستمرت العلاقات الثنائية تتحسن تدريجياً حتي فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات نوفمبر ٢٠٠٢م، حيث دخلت العلاقات مرحلة تاريخية جديدة، خاصة أن حزب العدالة والتنمية افتتح البرلمان في ١ مارس ٢٠٠٣م برفض استخدام الأراضي التركية كمنطلق للهجمات البرية الأمريكية لاحتلال العراق، وقد رحبت سوريا بشكل واضح بهذا الموقف، وأعبرت عن امتنانها وغبطتها بما قامت به تركيا تجاه رفض التعاون لاحتلال بلد عربي من قبل القوات الأمريكية.

ومثلت زيارة الرئيس بشار الأسد لتركيا في يناير ٢٠٠٤م أهمية تاريخية، باعتبارها أول زيارة لرئيس سوري لتركيا، واتفق البلدان على التركيز على تنمية عوامل الاتفاق وأعلنا تطابق وجهات نظرهما تجاه عدم المساس بوحدة الأراضي العراقية، والبدء بمفاوضات إقامة منطقة تجارة حرة، والتي دخلت حيز التنفيذ فعلياً في مارس ٢٠٠٧م، وانتهت بإنشاء (مجلس التعاون الإستراتيجي)، وإلغاء التأشيرات بين البلدين في سبتمبر ٢٠٠٩م..

بعد قيام المظاهرات في المدن السورية التزمت تركيا الصمت مؤقتاً، وكان أقوى الموقف عبر بيان وزارة الخارجية التركية رقم (١١١) في ٢٢ أبريل ٢٠١١م، التي أعلنت فيه تركيا عن بالغ قلقها بسبب الأحداث التي وقعت، وكان ضحيتها الأبرياء العزل مطالبة أن يتم التحرك بحكمة وتأن في هذه المرحلة الحرجة، وعدم استخدام القوة غير المتوازنة والتحرك بخطوات سليمة إزاء التظاهرات السلمية، ومع استمرار القتل والعنف ضد الأبرياء واستمرار أنهار الدم التي سفكها النظام السوري بدم بارد، وفرار عشارت الآلاف من اللاجئين إلي داخل الأراضي التركية هرباً من القتل والإبادة، اضطرت تركيا إلي اتخاذ قرار حاسم تجاه النظام السوري والتلميح بتحويل علاقاتها مع سوريا من تحالف إستراتيجي إلي حد تهديد النظام السوري بإتخذا إجراءات لا يمكن التنبؤ بها، والبدء بحشد التأييد الإقليمي والدولي ضده، ومحاولة التنسيق بين إطراف المعارضة السورية، وبسبب وجود جالية سورية كبيرة ومعظمها من أنصار حركة الأخوان المسلمين والذي هربوا من سوريا بعد مذبحة (حماة) عام ١٩٨٢م، ولذا لم يكن غريباً استضافة تركيا لأكبر مؤتمر للمعارضة السورية في الخارج في مدينة أنطاليا في نهاية شهر مايو ٢٠١١م؛ حضره أكثر من ٣٠٠ شخصية معارضة، ثم استضافة مؤتمر آخر في إسطنبول في منتصف يوليو ٢٠١١م.

وختاماً يمكن القول إن وجود أكثر من ٨٥٠ كيلو متراً من الحدود مع سوريا، ووجود أقلية كردية في سوريا (١٠%) يجعلان تركيا تنظر للوضع في سوريا بنظرة مختلفة تماماً عما حدث في تونس ومصر مثلاً باعتبار أن الوضع السوري يؤثر تأثيراً مباشراً على الأمن القومي التركي..

سقوط مزيد من القتلي نتيجة للمواجهات بين المتظاهرين والحكومة المصرية جعل تركيا تتجه بمساندة الخيار الشعبي، فطالب رئيس الوزراء التركي الرئيس مبارك صراحة بالتنحي..

خامساً: الموقف التركي من الثورة اليمنية.

يتلخص الموقف التركي في التالي:

١- إن تركيا تتابع بقلق ما يحدث من خسائر في الأرواح وجرح عدد من اليمنيين الأبرياء.

٢- إن الحكومة التركية تنتظر من الحكومة اليمنية احترام حق المتظاهرين الذي يعبرون عن مطالبهم بوسائل سلمية طلباً لحقوقهم الأساسية.

٣- إن تركيا تطالب بالوصول إلي حلول تقضي بمشاركة الشعب بأجمعه في رسم مستقبل مشرق لليمن، تمهيداً لترسيخ المعايير الديمقراطية التي تضمن أمن واستقرار اليمن.

٤- إن تركيا تدعم مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي مؤملة أن تؤدي المبادرة لحلول ترضي جميع شرائح الشعب اليمني.

مستجدات العلاقات التركية– الإيرانية بعد أحداث الربيع العربي:

دفعت أحداث الربيع العربي بالعلاقات الإيرانية التركية إلي مزيد من الفتور وعدم الاتفاق، ووضح ذلك جلياً بعد أن وقفت إيران بوضوح ضد الثورة في سوريا رغم دموية النظام، وقتله آلاف المتظاهرين العزل مما كشف إزدواجية المعايير لدى نظام الملالي في طهران، فإيران التي باركت الثورات العربية ودعمتها إعلامياً ومعنوياً حاولت دعم انقلاب ضد الحكومة البحرينية، ثم وقفت مع النظام السوري بل ودعمته ماديا وتسليحا مما كشف لتركيا حقيقة السياسة الإيرانية.

يمكن القول إن هناك تطابقاً بين وجهتي النظر السعودية والتركية تجاه الأحداث في الدول العربية وخاصة في سوريا

التنسيق السعودي– التركي تجاه الأحداث في سوريا

يمكن القول إن هناك تطابقاً بين وجهتي النظر السعودية والتركية تجاه الأحداث في الدول العربية وخاصة في سوريا وتمثل هذا التنسيق عبر زيارة وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل لأنقرة في ١٧ مارس ٢٠١١م، حيث التقي الرئيس التركي (عبد الله غول) ورئيس الوزراء (رجب طيب أردوغان) وعقد مباحثات مع وزير الخارجية التركي (أحمد داود أوغلو)، حيث دعا الأمير سعود الفيصل تركيا للقيام بدور نشط في احتواء التوترات في الدول العربية مقدراً في الوقت نفسه الجهود التي تبذلها تركيا في المنطقة، ثم جاءت زيارة وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو لجدة في ١٠يوليو ٢٠١١م ليتم التباحث حول القضايا الإقليمية سعياً لتنسيق مواقف الدولتين تجاه الأحداث القائمة في المنطقة، واستمر التنسيق السعودي– التركي ممثلاً بلقاء الرئيس التركي عبد الله غول بخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل يعود في ١٥ أغسطس ٢٠١١م، وبالنائب الثاني لمجلس الوزراء ووزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود أثناء زيارة الرئيس التركي للمملكة لأداء فريضة العمرة، وحضور اجتماع مجلس الأمناء بمراكز الدراسات الإسلامية بجامعة أكسفورد.